

اتفاق مشاكوس والصراع السياسي

١/ افادنا مندوبنا في اسمرأ، قبيل انعقاد الجلسة الاولى لاجتماع هيئة قيادة التجمع، ان كل الفصائل متمسكة بوحدة التجمع وتطوير ادائه، ورافضة لصيغة المشاركة في المفاوضات بوظيفة مستشار .. وبهذا الموقف من فصائل التجمع ينتقل التعامل مع اتفاق مشاكوس من حيز التحليل السياسي الى حيز الصراع السياسي. ومن جانبنا نثق ان الصراع السياسي الجماعي المنظم يمكن ان يبديل ويعدل الاتفاق، بحيث يؤدي الى سلام مستقر ديمقراطية واعدة ووحدة طوعية وتنمية مستدامة. وللصراع السياسي دوره في تحرير نص الاتفاق من نسيجه المعقد ومن الغموض والتكرار.

٢/ فتح الاتفاق آفاقاً للسلام، وبعث تفاؤلاً مشروعاً لدى أهل السودان في الشمال والجنوب علي السواء - فالسلام يظل أمنية عزيزة لدى كل الشعوب. لكن استشراف تلك الآفاق وترجمتها الى سلام على الارض يمضي بين الناس مازال بعيداً ويتطلب نضالاً شعبياً وسياسياً متواصلًا. واردة وطنية جامعة، وحركة يومية من اجل الحريات والحقوق السياسية والنقابية وهذا ما تعمد اغفاله مهندسو الاتفاق، واصبح نقطة ضعفه الاساسية، حيث حصر التفاوض في طرفين: الحكومة والحركة، وتجاهلوا القوى السياسية الاخرى، الجنوبية والشمالية، اما بحجة انها قوى غير فاعلة، او ان ابواب الايقاد مغلقة علي طرفين. ليس لنا رغبة في لجاج المجادلات الشكلية ونترك للزمن امتحان تلك الفرضيات لكن معطيات الواقع تؤكد ان القوى الموصوفة بعدم الفاعلية تحملت اعباء ومسؤوليات الاطاحة بدكتاتورية الفريق عبود (٥٨ - ٦٤، ودكتاتورية الطاغية نميري ٦٩ - ٨٥، وما هدم اسوار اريحا في التاريخ القديم يمكن ان يفتح ابواب الايقاد لتوسيع المشاركة لأطراف اصيلة في الصراع وليست في مقاعد المستشارين، واخيراً وليس آخراً ان تلك القوى صمدت في مواجهة ارهاب وبطش حكومة الانقاذ، التي يسعى مهندسو الاتفاق ان يمهدوا لها ارض المطار من اجل هبوط هاديء!

لو كانت المفاوضات محصورة في قضايا ومسائل وقف اطلاق النار، والترتيبات اللوجستية الخاصة بفصل القوات وبرمجة مراحل الوصول للسلام، ربما كان مقبولاً حصرها في الحركة والحكومة، لكن مهندسي المفاوضات ارجأوا هذه القضايا، وتجاوزوها الي قضايا الدستور ونظام الحكم وتقرير المصير الخ، كأنما المدخل كان مقايضة: تقرير المصير للحركة والشريعة للانقاذ.

٣/ احتوى الاتفاق مباديء عامة ايجابية: مثل الاعتراف بالازمة الوطنية العامة، ومبدأ الوحدة الطوعية وتقرير المصير ووحدة السودان وقطاع المناطق المهمشة، وصورة حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وخطة للتوطين والاستقرار والتعمير .. لكن منهج المعالجة الجزئية حدّ من فاعلية الايجابيات. لأنه فصلها على مقاس الجنوب وجبال النوبة في حين يفتقر اليها دارفور، كردفان، البحر الاحمر، جنوب الفونج ومنطقة حلفا القديمة وحلفا الجديدة معاً - وكل المناطق التي ضربها الجفاف والتصحر. توسيع مظلة الايجابيات لتشمل هذه المناطق يصب في مصلحة توسيع المشاركة في قواعد المجتمع وينتقل بالاتفاق من منهج الحل الجزئي الى الحل الشامل.

وعموماً لكيما يتجاوب الناس مع الطابع الايجابي للعموميات التي طرحها الاتفاق فانهم ينتظرون ولو بارقة امل لحل مشاكلهم ومما حاق بهم من مظالم منذ ٣٠ يونيو ٨٩ مثال ذلك جيش المسرحين من القوات النظامية بكل افرعها والدبلوماسيين .. ماذا يعني السلام لهؤلاء وهم يبحثون عما يقيم الأود؟

٤/ لم يوفق المشروع في اغفاله قضية التحول الديمقراطي عبر تصفية النظام الشمولي وليس بتوسيع المشاركة فيه - وهذه قضية تحتل ذات المكانة والاهمية مع قضية السلام. وتفتقر نصوص الاتفاق حول

الدستور الى الوضوح القاطع فتطرح تارة ثلاثة دستانتير، وتشير في فقرة اخرى الى انشاء هيئة تسمى المفوضية القومية لمراجعة الدستور.. ويتعين ان توافق رغبة حكومة السودان والحركة الشعبية.. وهكذا يمتد عزل القوى السياسية الاخرى حتى من حقها في المشاركة في صياغة الدستور، وحقها في الموافقة عليه او رفضه ولا يتبقى لها سوي المباركة.

٥/ المشروع الذي اصبح اتفاقاً (اطارياً) ليس جديداً، انما تعود جذوره لورقة مركز الدراسات الاستراتيجية - واشنطن - وعرفت بورقة فرانسيس دينق، وتنسيق الجهد بين ذلك المركز مع مركز ادارة الازمات في بروكسل، ومعهد النهضة الافريقية الذي تموله وزارة الخارجية الامريكية ومعهد ماكس بلانك - المانيا، وتدعمه دول الاتحاد الاوروبي. وكلها مراكز لصيقة بمواقع القرار الامريكي وظلت تقدم حصيلة دراساتها ورؤاها حول الازمة السودانية لمصادر القرار. وظلت تعقد الندوات والحلقات الدراسية وتستقطب الاكاديميين والمختصين السودانيين والعرب والافارقة للاستشارة برأيهم وتصوراتهم وقد نشرت النشرة الدورية لمركز ادارة الازمات في ٢٧ يونيو ٢٠٠٢م رسماً ايضاحياً لتشكيل هيكل مفاوضات مشاكوس، يتمحور حول دائرة داخلية - نواة - تضم مندوب الرئيس الكيني مع مندوبي حكومة السودان ومندوبي الحركة، وتتفرع منها دائرة ثانية تضم المراقبين: الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وتتفرع منها دائرة ثالثة لمصادر احتياطية للضغط اذا دعت الضرورة وبها اماكن شاغرة لمصر واي دولة اساسية اخرى، واحتمال مندوب من هيئة الامم والمنظمة الافريقية تليها الدائرة الرابعة الاستشارية مخصصة للتجمع وحزب الامة ومنظمات المجتمع المدني، واخيراً دائرة خامسة للاستثمارات تضم معهد ماكس بلانك ومؤسسة مبادرة حوض النيل التابعة للبنك الدولي ثم مؤسسة النهضة الافريقية.

٦/ في الوثيقة الصادرة من دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني - اغسطس ٢٠٠١م وردت الفقرة التالية: "تصدير البترول وخام الذهب والاستثمارات المتوقعة من الخامات المعدنية الاخرى، تضع السودان في خريطة مناطق الصراع الدولي حول مصادر الطاقة والمعادن".

ظلت احتكارات البترول الامريكية تتابع بقلق وحذر، دخول الصين وماليزيا سوق البترول السوداني، الذي بادرت باكتشافه شركة شفرون الامريكية. اما بعد احداث ١١ سبتمبر وتعاون حكومة الانقاذ مع الولايات المتحدة باكثر مما كانت تتوقع في محاربة الارهاب، شرعت الاحتكارات الامريكية في الاستعداد للعودة للبترول السوداني، ضمن مشروعها للسيطرة على النفط الافريقي من تشاد والبحيرات حتى انقولا لهذا اصبح من مصلحتها البدء بأسبقية ايقاف الحرب واستقرار مناطق البترول في الجنوب - وما عدا ذلك يأتي في مرتبة ثانية بما في ذلك الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

لامريكا مصالحها وحساباتها، ولشعبنا مصالحه وحساباته، وسيواصل نضاله لتحقيق السلام والتحول الديمقراطي

ختاماً: عندما نطالب باشر اك كل القوى السياسية، لا نطمع في قطعة من كيك السلطة او المال او الجاه، انما نحتكم لتجارب شعبنا المريرة، وملخصها ان القضايا المصرية في السودان لن تحل الا بالاجماع الوطني.

وفي مقبل ايامنا نطرح رأينا في تفاصيل ومفردات ابواب الاتفاق وبنوده، وتبقى معضلة المعادلة المستحيلة بين اجراء انتخابات حرة نزيهة متكافئة الفرص، واخر جنيه من العملة السودانية في عصمة رجال الجبهة الاسلامية ونسائها.. وبجناحيها.

سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

الخرطوم ٢٠٠٢/٨/٩م

